الآثار الاقتصادية والمالية للمعاملات الإلكترونية

د. أحمد محمود محمد عبد الفتاح

*المراسلة:
lionahmed30@icloud.com
مدرّس – معهد الفراعنة العالي

الملخص:
تعتبر المعاملات الإلكترونية من أهم سمات العصر الحديث حيث إنها تفوقت على المعاملات التقليدية بسبب ما تتميز به من سرعه وتفاعل بين المتعاملين وقله التكاليف، وللمعاملات الإلكترونية آثار اقتصادية هامة على مستوى الفرد، أو على مستوى الشركات أو على مستوى الدول؛ فالمعاملات تتسم بالسرعة والسهولة التي تحقق رضاء العميل، كما يكون لها آثار هامة للشركات خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تساعدها على فتح أسواق جديدة وإجراء المعاملات بدقة والقدرة على تسويق البضائع، كما أنها تعمل على زيادة القدرة التنافسية بين الشركات الذي يوثر بالإيجاب على القدرة الإنتاجية والجودة، كما يكون للمعاملات الإلكترونية آثار لا يمكن تجاهلها بالنسبة للدول؛ حيث تعمل على إدخال الدول سباق التنافس في التجارة وفتح أسواق جديده لها بالإضافة إلى البعد عن البيروقراطية الموجودة في التعاملات الحكومية وجعل الشفافية والوضوح السمات الهامة في المعاملات الإلكترونية الحكومية خاصةً في تقديم الخدمات أو في المزادات التجارية .. وغيرها؛ ولذلك كان لنا أن نتعرض لأهم الآثار الاقتصادية والمالية لها.

Abstract
Electronic transactions are considered one of the most important features of the modern era, as they have surpassed traditional transactions due to their speed and interaction between dealers and low costs. Electronic transactions have important economic impacts at the individual level, or at the level of companies or countries. Transactions are characterized by speed and ease that achieve customer satisfaction. They also have important impacts on companies, especially small and medium-sized companies, which help them open new markets, conduct transactions accurately, and be able to market goods. They also work to increase competitiveness between companies, which positively affects production capacity and quality. Electronic transactions also have impacts that cannot be ignored for countries, as they work to enter countries into the competition race in trade and open new markets for them, in addition to. Staying away from the bureaucracy present in government transactions and making transparency and clarity important features in government electronic transactions, especially in providing services or in commercial auctions. And others. Therefore, we had to address the most important economic and financial impacts of them.

مقدمة:

تعتبر المعاملات الإلكترونية من أهم سمات العصر الحديث، وتعتمد الكثير من الدول على التكنولوجيا الرقمية من أجل تحقيق النهضة الاقتصادية ويمكننا القول إن المعاملات الإلكترونية هي.. أي تواصل يتم عبر أحد الوسائط الإلكترونية استخداما للتكنولوجيا الرقمية، ويتم بين أفراد أو جهات حكومية أو غير حكومية أو هيئات أو منظمات أو دول وسواء تم هذا التواصل بغرض تبادل البيانات والمعلومات أو التراسل أو التعاقد أو أي غرض آخر تجاري أو غير تجاري.

المعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التكنولوجيا المعلوماتية عبر شبكة الإنترنت، تتسم عن غيرها من المعاملات التقليدية بالعديد من السمات، فالمعاملات الإلكترونية تتم عن بعد، كما أنها تتخطي الحدود الدولية، كما أن المعاملات الإلكترونية تتسم بالسرعة وسهوله التواصل بين المتعاملين إلكترونيًا، فالمعاملات الإلكترونية تتم باستخدام التقنية الرقمية ولا تتم باستخدام الطرق التقليدية التي يتم فيها الاعتماد علي المستندات الورقية، ففي البيئة الرقمية يتم التواصل والتفاعل بين المتعاملين إلكترونيًا، وإصدار الإيجاب وإصدار القبول، فالمعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التكنولوجيا الرقمية لها العديد من الآثار الهامة، سواء علي مستوي الأفراد أو مستوي المؤسسات والمنظمات أو علي المستوي الدولي، فالمعاملات الإلكترونية تحقق السرعة وسهوله التواصل بما يجعل الأفراد تثق بالمعاملات الرقمية، وتجعل العملاء تشعر بالرضا عن الخدمات المقدمة، كما أن المعاملات الإلكترونية تحقق العديد من الآثار الهامة والإيجابيات للمؤسسات والشركات، خاصة المؤسسات والكيانات الصغيرة والمتوسطة، فالاعتماد علي التكنولوجيا الرقمية في إجراء التعامل يحقق الدقة في العمل، والسرعة في إنجاز المهام، والقدرة علي فتح أسواق جديدة لتسويق البضائع والمنتجات، فالتكنولوجيا الحديثة تسهل من التواصل بين المؤسسات بعضها وبعض، فيتم تبادل البيانات والمعلومات وتحميل الملفات باستخدام التكنولوجيا المعلوماتية بسهولة ويسر، كما أن التواصل والتفاعل وإجراء المفاوضات والاتفاق علي الصفقات باستخدام التقنية الرقمية يتم بسهوله وسرعة تتسم مع عالم الأعمال، كما أن التكنولوجيا الرقمية تزيد من القدرة التنافسية للمؤسسات والشركات، كما أن استخدام التكنولوجيا الرقمية في تقديم الخدمات يحقق الشفافية في تقديم الخدمات.

فالخدمات المقدمة إلكترونيًا تقدم للإفراد عدم قدم المساواة دون تميز أو محاباة، فالمعاملات الإلكترونية تتم بعيدا عن البيروقراطية والتعقيدات، فالمعاملات الإلكترونية يتم إنجازها في أي وقت خلال اليوم دون التقيد بوقت معين، ودون الإلزام بمراجعة دائرة أو مصلحة بعينها في وقت محدد، كما أن تحميل النماذج وإرسال البيانات يتم بشكل إلكتروني، ودون الحاجه للاعتماد علي الأوراق والمستندات الورقية، فالتكنولوجيا الرقمية تحقق الجودة للخدمات المقدمة، كما أن استخدام التكنولوجيا الرقمية في إجراء المعاملات يحقق العديد من المزايا الاقتصادية للدول، فالاعتماد علي التكنولوجيا الرقمية يزيد من القدرة التنافسية للدولة، ويفتح لها أسواقا جديدة لأجراء المعاملات التجارية والاقتصادية، فالمعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التكنولوجيا المعلوماتية تحقق

العديد من الآثار والإيجابيات في مختلف المجالات، وسوف نلقي الضوء في هذا البحث علي آثار المعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التكنولوجية الرقمية، وسوف نركز علي الآثار الاقتصادية والمالية للمعاملات الإلكترونية دون غيرها من الآثار الأخرى.

ولذلك سوف نقوم بتقسيم بحثنا إلى ثلاث فصول على النحو الاتي:

الفصل الأول: الآثار المالية والاقتصادية للمعاملات الإلكترونية بالنسبة للمؤسسات.

الفصل الثاني: الآثار المالية والاقتصادية للمعاملات الإلكترونية علي الدولة.

الفصل الثالث: الآثار المالية والاقتصادية للمعاملات الإلكترونية بالنسبة للأفراد.

الفصل الأول:
الآثار المالية والاقتصادية للمعاملات الإلكترونية بالنسبة للمؤسسات

لقد أصبحت التكنولوجيا الرقمية ضرورة ملحه من ضروريات الحياة، فقد تم استخدام التقنية الرقمية في مختلف المجالات، واعتمد الإنسان علي التكنولوجيا المعلوماتية في إنجاز المعاملات اليومية، والحصول علي الخدمات المختلفة، كما تم تسخير التكنولوجيا المعلوماتية في مجال الأعمال والمؤسسات، فقامت الشركات والمؤسسات بالانتفاع بالتقنية الرقمية، وإنجاز الأعمال والمهام المختلفة بصورة إلكترونية، فأصبح الاعتماد علي التقنية الرقمية في إجراء المعاملات وإنجاز المهام وتقديم الخدمات السمة المميزة للعصر الحديث[1]، ولاشك أن المعاملات الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الإنترنت حققت العديد من الإيجابيات والآثار الاقتصادية الهامة للمؤسسات والشركات، فبفضل التقنية الرقمية استطاعت المؤسسات والشركات الدخول إلى أسواق جديدة لتصريف البضائع والمنتجات، واستطاعت المؤسسات والشركات من خلال المعاملات الإلكترونية توسيع دائرة العملاء واكتساب عملاء جدد مما كان له الأثر في زيادة الإنتاج، كما أن المعاملات الإلكترونية كان لها الأثر في خفض التكاليف[2]، لاقتصادها العديد من المصروفات والنفقات، فالمعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التقنية الرقمية تعمل علي خفض التكاليف مما يعود بالنفع علي الشركات والمؤسسات وينتفع بذلك أيضا العميل الإلكتروني، كما أن استخدام التكنولوجيا الرقمية في إجراء المعاملات الإلكتروني كان له الفضل في تحقيق التنافس الاقتصادي بين المؤسسات والشركات والحد من الاحتكار.

وسوف نتناول أثر المعاملات الإلكترونية على المؤسسات والشركات على النحو التالي:

المبحث الأول: المعاملات الإلكترونية وتحقيق المنافسة الاقتصادية

(1) للمزيد من التفاصيل راجع د فريد النجار التجارة والأعمال الإلكترونية في مجتمع المعرفة الدار الجامعية الإسكندرية 2006 ص 53.

(2) Demishkevich, Robert " Small Business Use of Internet Marketing USA 2014, p.245.

المبحث الثاني: المعاملات الإلكترونية وتخفيض التكاليف

المبحث الثالث: المعاملات الإلكترونية وزيادة الإنتاج

المبحث الرابع: المعاملات الإلكترونية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الخامس: المعاملات الإلكترونية والضرائب

المبحث الأول:
المعاملات الإلكترونية وتحقيق المنافسة الاقتصادية

المعاملات الإلكترونية التي تقوم بها المؤسسات والشركات باستخدام التكنولوجيا الرقمية عبر شبكة الإنترنت، تدعم المنافسة الاقتصادية، وتحد من السياسية الاحتكارية التي تمارسها بعض الشركات والمؤسسات[3]، فالعصر الحالي شهد ثورة هائلة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أدت إلى تحول جذري في نمط التفكير، وأسلوب تقديم الخدمات، وسلوك المستهلكين والمنتجين، وأداء المؤسسات والشركات، فالتكنولوجيا المعلوماتية جعلت الشعوب تتطلع للأفضل، وتفضل استخدام التقنية الرقمية في الحصول علي الخدمات والسلع المختلفة، فالتكنولوجيا الرقمية توفر الوقت والجهد وتمكن الأفراد من الحصول علي السلع والخدمات بسهولة ويسر، فكان لها الأثر في تغير أسلوب تقديم الخدمات للأشخاص، فالشركات والمؤسسات اعتمدت علي التكنولوجيا الرقمية في تبادل البيانات والمعلومات، وفي التواصل والتفاعل مع العملاء، والاستماع لمقترحات العملاء، وتلقي شكاوي العملاء، فالتكنولوجيا الرقمية أدت إلى تغير نظام العمل للشركات والمؤسسات، وتغير أسلوب تقديم الخدمات وتغيير قواعد المنافسة،فالمعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التكنولوجيا الرقمية أدت إلى تغير جذري في قواعد المنافسة بين الشركات والمؤسسات،وتغير الكثير من الممارسات الاقتصادية، فطبيعة التكنولوجيا الرقمية أدت إلى تبني قواعد جديدة تحكم المنافسة الاقتصادية بين المؤسسات والشركات[4]، ويمكن إرجاع هذا التغيير الجذري في قواعد المنافسة الاقتصادية إلى العديد من الأسباب أهمها:

1- المعاملات الإلكترونية تتخطي الحدود الدولية:

اهم الأسباب التي ساعدت التكنولوجيا الرقمية علي التغير الجذري في قواعد المنافسة الاقتصادية تخطي المعاملات الإلكترونية للحدود الدولية، فالمعاملات الإلكترونية تتخطي الحدود الدولية وتتم عن بعد، مما يجعل الاتفاق علي الاحتكار للسلع والمنتجات بين المؤسسات والشركات شبة مستحيل، فالمعاملات الإلكترونية التي تتم استخدام التقنية الرقمية، توسع من دائرة

(3) للمزيد من التفاصيل راجع د حسن محمد حرية المنافسة التجارية وضرورة حمايتها من الممارسات الاحتكارية دار الكتب القانونية المحلة الكبرى مصر 2011 ص7.

(4) للمزيد من التفاصيل راجع د امل محمد شلبي التنظيم القانوني للمنافسة ومنع الاحتكار المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية 2008 ص5.

المنافسة، فالسلع والمنتجات المعروضة إلكترونيًا لا تقتصر علي دولة بعينة أو دول بعينها، فالشبكة العنكبوتية أصبحت سوقا مفتوحا لكل الأشخاص والشركات والمؤسسات لعرض السلع والمنتجات، فالمنافسة في ظل التكنولوجيا الرقمية أصبحت اكثر شراسة، فقدرة المؤسسات علي الصمود والبقاء اصبح مرتبط بقدرتها علي المنافسة الاقتصادية[5].

2- المعاملات الإلكترونية أتاحت للعملاء الاختيار بين البدائل:

استخدام التقنية الرقمية في إجراء المعاملات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت أتاح للعميل الإلكتروني الاختيار والمفاضلة بين العديد من السلع والمنتجات المعروضة من خلال المواقع والمتاجر الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت ليختار ما يناسبه ويتفق مع إمكانياته، فهناك العديد من المتاجر الإلكترونية والأسواق الإلكترونية الافتراضية عبر شبكة الإنترنت، وتلك المتاجر الإلكترونية والأسواق الإلكترونية الافتراضية تعرض وتروج العديد من السلع والمنتجات لشركات ومؤسسات متعددة، فهناك تنوع في السلع والمنتجات المعروضة إلكترونيًا عبر شبكة الإنترنت، فالعميل الإلكتروني اصبح بإمكانه الحصول علي سلع ومنتجات حتي اذا لم تكن متوفرة في دولته، بل اصبح باستطاعة العميل الإلكتروني أن يختار ما يناسبه من سلع ومنتجات من مواقع إلكترونية متفرقة.

3- التكنولوجيا الرقمية أدت إلى زيادة الوعي لدي المستهلك الإلكتروني:

فالثورة التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات أحدثت تغيرا للمفاهيم لدي الأفراد، فالمستهلك يرغب في الحصول على خدمة متميزة نظير ما يقوم بدفعة من أموال، فالمستهلك بفضل التكنولوجيا الرقمية وما من انفتاح الدول على بعضها البعض، أصبح يرغب في المزيد من التيسير في الحصول على السلع والمنتجات، ويتطلع للأفضل سواء من حيث أسلوب وطريقة المعاملة أو من حيث جودة السلع والمنتجات، فالتكنولوجيا الرقمية أدت إلى زيادة الوعي لدي الأفراد، وعدم قبول الأفراد بالأدنى طالما كان في الإمكان الحصول على الأفضل.

المبحث الثاني:
المعاملات الإلكترونية وتخفيض التكاليف

المعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التكنولوجيا الرقمية عبر شبكة الإنترنت تؤدي إلى خفض تكاليف الشركات والمؤسسات، فالتكنولوجيا المعلوماتية تساعد المؤسسات والشركات علي تقليص العديد من نفقاتها[6]، فتخفيض نفقات الشركات والمؤسسات يساعد الشركات والمؤسسات علي المنافسة الاقتصادية، فاستخدام التقنية الرقمية في التبادل التجاري وفي إجراء المعاملات

(5) للمزيد من التفاصيل راجع د جابر فهمي عمران المنافسة في منظمة التجارة العالمية دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2012 ص 326.

(6) للمزيد من التفاصيل راجع د ايمن سعد بحث بعنوان مقدمة للتجارة الإلكترونية وتطوراتها المؤتمر (التجارة الإلكترونية- تجارة بلا حدود) المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2011 ص 164.

الإلكترونية يساعد الشركات والمؤسسات علي الاقتصاد في العديد من النفقات، وأهم النفقات التي يمكن للشركات والمؤسسات تقليصها عند إجراء المعاملات الإلكترونية ما يلي:

1- نفقات إنشاء وتشيد المباني والمنشآت:

المعاملات الإلكترونية تتم باستخدام التقنية الرقمية، فيتم إنشاء وتصميم المواقع الإلكترونية الافتراضية عبر شبكة الإنترنت للقيام بالمعاملات التجارية، وإبرام الصفقات التجارية، فيتم التعامل من خلال المواقع الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، فالتواصل والتفاعل بين الشركات والشركات الأخرى يتم إلكترونيًا، وكذلك الأمر بالنسبة للتواصل والتفاعل بين الشركات والعملاء يتم باستخدام التقنية الرقمية، وتبادل البيانات والمعلومات وإجراء المفاوضات وإبرام الصفقات يتم باستخدام التكنولوجيا الرقمية من خلال الموقع الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، فالتكنولوجيا الرقمية ساعدت علي تقليص نفقات الشركات والمؤسسات المتعلقة بأنشاء وتشيد المباني والمنشآت، ففي ظل البيئة الرقمية لا تكون هناك حاجة إلى تشيد المباني والمنشآت سواء تلك المباني المتعلقة بالإدارة أو بخدمة العملاء فالموقع الإلكتروني الذي من خلاله يتم إجراء المعاملات الإلكترونية يمكن اتخاذه مقرًا للشركة.

2- نفقات المراسلات والمطبوعات الورقية:

إن المعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التقنية الرقمية جعلت المؤسسات والشركات تستغني عن نفقات المراسلات والمطبوعات الورقية، ففي ظل المعاملات الإلكترونية يتم التعامل باستخدام التقنية الرقمية فيتم إرسال البيانات والمعلومات وإرسال المراسلات والأوراق والمستندات بالطرق الإلكترونية[7]، فقد يتم استخدام البريد الإلكتروني لإرسال البيانات والمعلومات وتلقي الرسائل والرد علي الاستفسارات، ولاشك أن استخدام التقنية الرقمية في إرسال البيانات والمعلومات يحقق العديد من المزايا والإيجابيات، فالسرعة والسهولة في إرسال البيانات والمعلومات والاستغناء عن نفقات المطبوعات الورقية.

3- نفقات الدعاية والإعلان:

ففي ظل المعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التقنية الرقمية عبر شبكة الإنترنت يتم التقليص من نفقات الدعاية والإعلان عن السلع والمنتجات، فيتم استخدام التقنية الرقمية في الدعاية والترويج للسلع والمنتجات، فيتم الترويج للسع والمنتجات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ومن خلال الموقع الإلكتروني الذي من خلاله يتم إجراء المعاملات الإلكترونية، فالانتشار الواسع لشبكة الإنترنت وترابط المجتمعات بعضها ببعض يجعل التسويق الإلكتروني أكثر انتشارا ووصولا للمستهلك الإلكتروني.

(7) للمزيد من التفاصيل راجع د ايمن المرجع السابق ص وما بعدها 165.

4- نفقات أخرى:

ففي ظل المعاملات الإلكترونية تستطيع الشركات والمؤسسات الاستغناء عن العديد من النفقات، كنفقات صيانة المباني وترميمها،ونفقات تجديد الأثاث المكتبي وتغيره، فالمعاملات الإلكترونية تتم من خلال المواقع الإلكترونية فلا داعي لوجود المباني والمقرات المتواجدة في الواقع المادي الملوس، فالمعاملات الإلكترونية تتم من خلال المواقع الإلكترونية، وبذلك فيمكن الاستغناء عن المباني الإدارية ومقرات الشركات والمؤسسات وبذلك يمكن الاستغناء عن مصاريف الصيانة والترميم للمباني وتوفير نفقات أخرى كنفقات الكهرباء اللازمة لتشغيل المقرات، وكذلك نفقات مواصلات العمال إلى مقر العمل.

المبحث الثالث:
المعاملات الإلكترونية وزيادة الإنتاج

ففي ظل المعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التكنولوجيا الرقمية عبر شبكة الإنترنت تستطيع المؤسسات والشركات أن تحقق زيادة في الإنتاج، فالتكنولوجيا الرقمية تفتح أسواقا جديدة أمام الشركات والمؤسسات لتسويق البضائع والمنتجات لم تكن موجودة من قبل[8]، فالمعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التقنية الرقمية عبر شبكة الإنترنت تتخطي الحدود الدولية، فالمعاملات الإلكترونية التي تتم من خلال المواقع الإلكترونية الافتراضية تخاطب كل من يرتاد تلك المواقع الإلكترونية، فكل شخص في العالم يستطيع تصفح تلك المواقع الإلكترونية وبالتالي إجراء المعاملات الإلكترونية من خلال تلك المواقع الإلكترونية، فالتكنولوجيا المعلوماتية لا تجعل المعاملات الإلكترونية تقتصر علي بلد معين أو دولة معينة،فالتكنولوجيا المعلوماتية تسهل الترويج والتسويق للسلع والمنتجات، فبفضل التقنية الرقمية تتمكن الشركات من تسويق البضائع والمنتجات، وقد يزداد الطلب علي السلع والمنتجات التي تقوم الشركات بإنتاجها من قبل العملاء فتقوم الشركات بإنتاج المزيد من السلع والمنتجات لتلبية احتياجات العملاء، ففي ظل المعاملات الإلكترونية يتم فتح أسواقا جديدة لترويج السلع والمنتجات، فالمواقع الإلكترونية التي من خلالها يتم تقديم السلع والخدمات عبر شبكة الإنترنت، اكثر قدرة علي ترويج السلع والمنتجات من المقرات والمحال التقليدية المتواجدة في الواقع المادي الملموس , فالتكنولوجيا الرقمية منحت الشركات والمؤسسات العديد من المزايا والإيجابيات، وأهمها سهولة تصريف السلع والمنتجات، فالتقنية الرقمية أتاحت للشركات والمؤسسات فتح أسواقا جديدة لبيع السلع والمنتجات، وقد يزداد الطلب من قبل العملاء علي السلع والمنتجات، فتقوم الشركات والمؤسسات بزيادة الإنتاج لتلبية احتياجات العملاء، فقيام الشركات والمؤسسات بزيادة الإنتاج من الآثار الاقتصادية الهامة

(8) للمزيد من التفاصيل راجع د احمد عبد الله العوضي العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الإلكترونية دار النشر غير مذكورة 2006 ص 173.

للمعاملات الإلكترونية ولا شك أن زيادة الإنتاج لا يعود بالنفع فقط علي الشركات والمؤسسات المنتجة، وإنما يعود بالنفع علي الاقتصاد الوطني، ويدفع عجلة التنمية[9].

شكل رقم (1): مبيعات التجارة الإلكترونية بالتجزئة في جميع أنحاء العالم

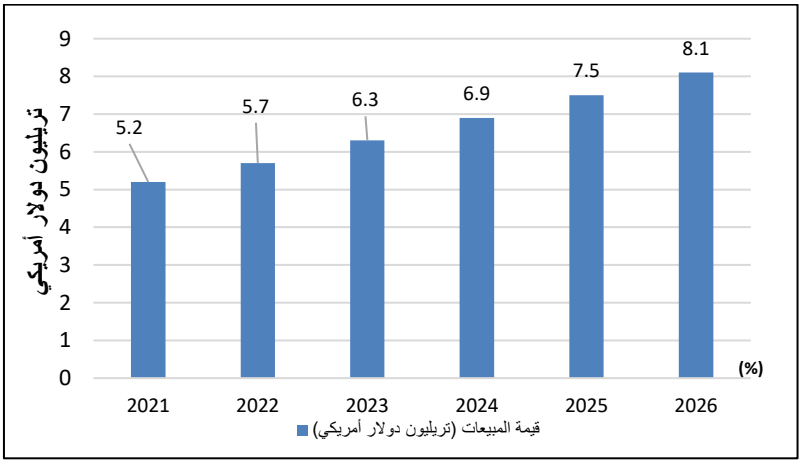

Source: UNCTAD (2021), B2C E-Commerce Index

ارتفع سوق مبيعات تجارة التجزئة الإلكترونية العالمي بنحو 9.7 في المائة في عام 2022، ومن المتوقع يستمر النمو في اتجاه تصاعدي ليصل إلى نحو 8.1 تريليون دولار أمريكي، ما يعادل نحو 24 في المائة من إجمالي المبيعات بالتجزئة في عام 2026.

شكل رقم (2): إجمال عدد المتسوقين في العالم

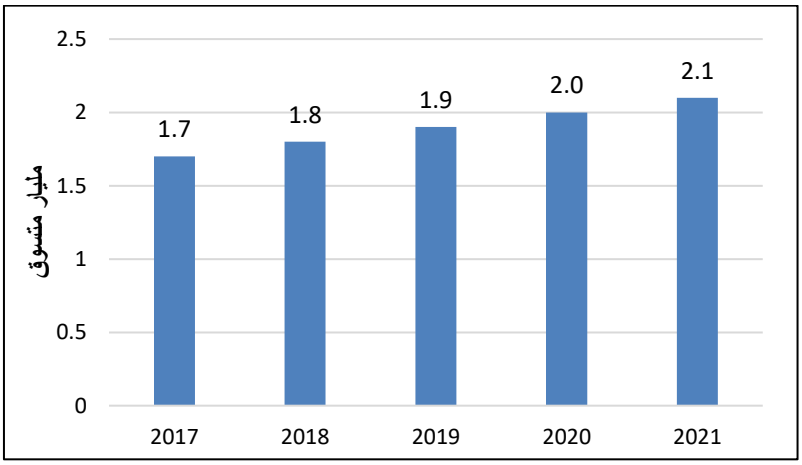

(9) للمزيد من التفاصيل راجع د إيهاب إبراهيم الدسوقي بحث بعنوان الأبعاد الاقتصادية والمالية للتجارة الإلكترونية مجلة مصر المعاصرة – مصر المجلد 93 العدد 468 سنة 2002 ص 59 وما بعدها.

ارتفع عدد المتسوقين حول العالم بنحو 5 في المائة ليبلغ حوالي 2.1 مليار شخص في عام 2021 ما يعادل 26.3 في المائة من سكان العالم.

المبحث الرابع:
المعاملات الإلكترونية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فاستخدام التكنولوجيا المعلوماتية في إجراء المعاملات الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الإنترنت يدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة تستفيد من الفرص التسويقية التي توفرها المعاملات الإلكترونية، فالمعاملات الإلكترونية تسمح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة النفاذ إلى الأسواق العالمية لترويج منتجاتها، كما أن المعاملات الرقمية تمنح المنشآت الصغيرة والمتوسطة القدرة علي المنافسة الاقتصادية، فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بفضل التقنية الرقمية تستطيع الصمود أمام الشركات والمؤسسات الكبيرة، فالتكنولوجيا الرقمية توفر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة العديد من المزايا والإيجابيات[10]، فالتقنية الرقمية أتاحت للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التحول من الاعتماد علي الأنماط التجارية التقليدية إلى استخدام المعاملات الإلكترونية، مما كان له مردود اقتصادي هائل بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وبالنسبة لاقتصاد الدول، فالمنشآت الصغيرة هي وحدات إنتاجية تضم العديد من الصناعات يعمل بها عدد محدود من العاملين ورأسمالها صغير، ولقد سميت المنشآت الصغيرة والمتوسطة بهذا الاسم لأنها تعتبر صغيرة ومتوسطة من خلال عدة مقاييس مثل راس المال أو عدد العاملين أو حجم الإنتاج، وتنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة له أهمية بالغة لدعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك للعديد من الأسباب أهمها ما يلي:

1- المنشآت الصغيرة والمتوسطة تدعم وتكمل الأنشطة الاقتصادية الكبيرة:

فما تقوم به المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أعمال يعتبر مكملا لنشاط المؤسسات الكبيرة، فالسوق يحتاج إلى منتجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فوجود المنشآت الصغيرة والمتوسطة امر ضروري لتلبية احتياجات السوق، فغالبا تهتم الشركات والمؤسسات الكبيرة بالصناعات الكبيرة، وتترك الصناعات البسيطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- المنشآت الصغيرة والمتوسطة تخلق فرص عمل جديدة وتحد من البطالة:

فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة توفر العديد من فرص العمل للشباب، فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج إلى راس مال كبير ولا إلى عدد كبير من العمال، لذا فتقوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستيعاب عدد كبير من الشباب، فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة تعمل على تأهيل

(10) للمزيد من التفاصيل راجع د محمد عبد الفتاح العزب بحث بعنوان استخدامات تكنولوجيا المعلومات في تنمية المشروعات الصغيرة مؤتمر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي (الإشكاليات وآفاق التنمية).المنظمة العربية للتنمية الإدارية – مصر 2004 ص 55.

جيل من الشباب لتحمل المسئولية وتولي زمام الأمور، فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة تحد من مشكلة البطالة وتعمل على إمداد السوق بما يحتاجه من مواد أولية.

3- المنشآت الصغيرة والمتوسطة تساعد على تنوع السلع والمنتجات في المجتمع:

فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة تعمل على توفير العديد من السلع والمنتجات مما يحتاجه المجتمع، كما تعمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة على توفير العديد من المواد الأولية والتي قد تحتاجها بعض الصناعات في المجتمع، المنشآت الصغيرة والمتوسطة امر ضروري للقيام بالصناعات الأخرى وتوفير المواد الأولية، فقد يتم الاستغناء عن استيراد بعض السلع والمواد الأولية التي توفرها الصناعات الوطنية من خلال المنشآت الصغيرة.

4- المنشآت الصغيرة والمتوسطة تساهم في زيادة تصدير السلع والمنتجات:

فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تساهم في زيادة التصدير للسلع والمنتجات، فمن خلال الطاقات البشرية الإبداعية تتمكن تلك المنشآت من ابتكار العديد من السلع والمنتجات بالأيدي العاملة الوطنية لتغطي احتياجات السوق المحلي، وتقوم بتصدير الفائض عن الاستهلاك المحلي للدول الأخرى، مما يدعم الاقتصاد الوطني ويوفر العملات الأجنبية.

5- المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعمل على الاستفادة من الثروات المحلية:

فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة تعمل على استغلال المواد الأولية والطاقات البشرية للقيام بإنتاج سلع ومنتجات تخدم المجتمع وتلبي احتياجات السوق، فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة لا تعتمد على تكنولوجيا معقدة أو راس مال ضخم، وإنما تعتمد على الثروات المحلية والطاقات البشرية الوطنية، وبذلك فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة تعمل على الاستفادة ثروات المجتمع لدعم الاقتصاد الوطني[11].

المبحث الخامس:
المعاملات الإلكترونية والضرائب

المعاملات الإلكترونية التي تتم عبر الوسائل الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت تحقق العديد من المزايا للشركات التجارية التي تعمل من خلال الشبكة العنكبوتية وتلك المزايا تتجلي في الضرائب المفروضة على تلك الشركات، فتختلف سياسة الدول في نظام فرض الضرائب على الشركات والأفراد، ففرض الضرائب من الأمور السيادية التي تختص بها الدولة، فتقرر كل دولة شروط فرض الضرائب وتحدد وعاء الضريبة والشريحة المعفاة من الضريبة والإعفاءات الضريبة إلى غير ذلك من الأمور التي تفرضها الدولة بوصفها صاحبة سيادة. والتجارة الإلكترونية من الأمور التي تتخطي حدود الدولة، كما انه لا توجد علاقة مباشرة بين اطراف الصفقة التجارية الإلكترونية، كما أن التجارة الإلكترونية

(11) للمزيد من التفاصيل راجع د علي سالم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الخصائص والمميزات والمشاكل التي تعترضها) دار الفاروق للنشر 2007 ص228.

تتميز بالسرعة في إنجار المعاملات وسرعة تبادل البيانات والمعلومات كما أن التجارة الإلكترونية تتم بوسائل دفع إلكترونية، كما أن الصفقات التجارية محل المعاملات الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الإنترنت قد يتم تنفيذها فورا دون تراخي، فقد يكون محل الصفقة الإلكترونية الحصول علي برنامج إلكتروني معين أو الحصول علي معلومة معينه فالصفقة تتم فور حصول المستهلك الإلكتروني علي المعلومة أو تحميل البرنامج المطلوب كل تلك الأمور جعل المعاملات الإلكترونية تتميز بخصائص معينة و تختلف عن المعاملات التقليدية، ومن اجل هذا الانفراد وذلك التميز للمعاملات الإلكترونية كان لها معاملة خاصة في النظام الضريبي، فقامت بعض الدول بعقد اتفاقيات لتحرير التجارة الإلكترونية من القيود المتعلقة بالضرائب والرسوم، فقد أكدت منظمة التجارة العالمية علي تحرير التجارة الدولية من القيود المتعلقة بالضرائب والرسوم التي تعيق انتقال رؤوس الأموال وتعيق التنمية الاقتصادية العالمية وتطبيق اتفاقية الجات وهذا يدعو التي تحرير التجارة الإلكترونية من القيود الضريبية، وسارت في هذا الاتجاه لتشجيع التمية الاقتصادية منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي فأكدت علي تطبيق اتفاقية الجات وتحرير التجارة الدولية من أي قيود ضريبية[12]، كما أن هناك الكثير من الدول التي دعت إلى تحرير المعاملات الإلكترونية من أي قيود ضريبية وكان علي راس تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية، فقامت بالدعوة لتحرير المعاملات الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الإنترنت من الضرائب والرسوم لان طبيعة المعاملات الإلكترونية ونمو شبكة الإنترنت يدعو لعدم فرض قيود أو ضرائب علي المعاملات الإلكترونية[13].

موقف الفقه من الضرائب على المعاملات الإلكترونية:

لقد اختلفت الاتجاهات الفقهية بين مؤيد وعارض على فرض ضرائب على المعاملات الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الإنترنت، ولكل فريق فقهي حجج وأسانيد يدعم بها موقفة من فرض ضرائب على المعاملات الإلكترونية، وسوف نعرض تلك الاتجاهات الفقهية المؤيدة والمعارضة لفرض ضرائب على المعاملات الرقمية على النحو التالي:

أ- الاتجاه الفقهي المؤيد لفرض ضرائب على المعاملات الإلكترونية:

يري أنصار هذا الاتجاه الفقهي ضرورة فرض ضرائب على المعاملات الإلكترونية التي تتم من خلال الشبكة العنكبوتية للعديد من الأسباب والحجج أهمها:

1- يجب فرض ضريبة على التجارة الإلكترونية كما تفرض ضريبة على التجارة التقليدية التي تتم بدون استخدام وسائط التقنية الحديثة، لان التجارة الإلكترونية تشترك مع التجارة التقليدية في الكثير من الوجوه والقول بتحرير التجارة الإلكترونية من أي عبء ضريبي يعد مخالفه صريحة وخروجا واضحا على مبدا المساواة في الخضوع للقانون الضريبي[14].

(12) Ronald Paris, The globalization of Taxation. Electronic Commerce and the transformation Of the State, International studies quarterly, USA, 2003, p.159.

(13) Doug Brown close to taxing foreign digital goods, June, www.interactive- week.com.

(14) للمزيد من التفاصيل راجع: د. فادي عماد الدين توكل عقد التجارة الإلكترونية بدون دار نشر 2015 ص 54

2- ضرورة فرض ضريبة على المعاملات الإلكترونية لزيادة الحصيلة الضريبية للدولة، فتحرير التجارة الإلكترونية من أي التزام ضريبي قد ينجم عنة نقص في الحصيلة الضريبة نتيجة إقدام العديد من الأشخاص والمؤسسات على القيام بالمعاملات التجارية إلكترونيًا حتى لا تخضع لأي التزامات ضريبية[15].

3- ضرورة فرض ضرائب على المعاملات الإلكترونية ففرض ضرائب على المعاملات الإلكترونية يقلل من حالات التهرب الضريبي، فالتجارة الإلكترونية تعد بمثابة اقتصاد خفي لعدم وجود وثائق ومستندات متبادلة في إجراء وتنفيذ الصفقات التجارية.

4- ضرورة فرض ضريبة على المعاملات الإلكترونية وتخصيص الحصيلة الضريبية المتحصلة من المعاملات الإلكترونية لدعم البطالة وقضايا الضمان الاجتماعي والإصلاح الاقتصادي[16].

ب- الاتجاه الفقهي المعارض لفرض ضرائب على المعاملات الإلكترونية:

ويري أنصار هذا الاتجاه الفقهي ضرورة تحرير المعاملات الإلكترونية من أي قيود أو التزامات ضريبة، فيجب عدم فرض أي ضريبة على المعاملات الإلكترونية للعديد من الأسباب والحجج أهمها:

1- أن فرض ضرائب على المعاملات الإلكترونية يؤدي إلى إعاقة نمو المعاملات الإلكترونية وازدهارها، ففرض الضرائب على المعاملات الإلكترونية يؤدي إلى تعثر المعاملات الإلكترونية في سبيل تقدمها، أما إعفاء المعاملات الإلكترونية من أي قيود ضريبية يشجع رجال الأعمال والمستثمرين على الدخول في صفقات وازدهار التجارة الإلكترونية.

2- أن عدم فرض ضرائب على المعاملات الإلكترونية لا يتعارض مع العدالة الضريبية ففي كل مجتمع توجد طبقات تتمتع بدخول مرتفعة وثروات طائلة وطبقات أخري لا تتمتع بذلك ولا يعني ذلك عدم تحقيق العدالة الضريبية، كما أن المساواة في الظروف والمراكز القانونية امر يصعب أثباته عند المقارنة بين التجارة الإلكترونية والتجارة التقليدية[17].

3- أن فرض ضرائب على التجارة الإلكترونية له العديد من الصعوبات أهمها معرفة القانون الضريبي واجب التطبيق على المعاملات الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الإنترنت مع الإخذ في الاعتبار تنوع التشريعات الضريبية واختلافها، كما أن هناك صعوبة في فرض ضرائب على التجارة الإلكترونية التي يكون محلها سلع غير مادية ملموسة لاستحاله تتبعها[18].

---

(15) للمزيد من التفاصيل راجع: د. رمضان صديق محمد المشكلات الضريبية علي دخل التجارة الإلكترونية والحلول الممكنة بحث منشور في مجلة كلية الحقوق جامعة الكويت العدد 3 لسنة 2002 ص 51

(16) للمزيد من التفاصيل راجع: د. ماهر الأمين التحديات الضريبية على التجارة الإلكترونية بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية مجلد 29 العدد 1 سنه 2007 ص 138

(17) للمزيد من التفاصيل راجع: د. طاهر محمد التهامي، تحديات التجارة الإلكترونية للنظم الضريبية، بدون دار نشر، 2012، ص 34.

(18) للمزيد من التفاصيل راجع: د. قبس حسن عواد، بحث بعنوان: مشكلات فرض وتحصيل الضرائب في عقود التجارة الإلكترونية، المرجع السابق، ص 222.

ويري الباحث أن عدم فرض رسوم وضرائب على المعاملات الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الإنترنت يُعد من الآثار المالية الهامة للمعاملات الرقمية التي تتم عبر الوسائط الإلكترونية بالنسبة للشركات، فعدم فرض ضرائب على الصفقات الإلكترونية يشجع حركة المستثمرين على الاستثمار في مجال التكنولوجيا الرقمية وفي مجال المعاملات الإلكترونية، كما أن عدم فرض رسوم على المعاملات الرقمية يدفع حركة التنمية في الدولة.

ويري الباحث أيضا أن عدم فرض رسوم وضرائب على المعاملات الإلكترونية يؤدي إلى زيادة معدل التجارة الإلكترونية، فعدم فرض ضرائب على المعاملات الإلكترونية يشجع الشركات الصغيرة على الاستفادة من التقنية الرقمية ويجعلها تفضل الالتجاء إلى التجارة الإلكترونية.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم فرض ضرائب ورسوم على المعاملات الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الإنترنت يحقق العديد من المزايا أهمها:

1- تشجيع الشركات خاصة الصغيرة والمتوسطة على الالتجاء إلى التجارة الإلكترونية.
2- دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع المستثمرين من الالتجاء إلى التجارة الإلكترونية.
3- تجنب العديد من الصعوبات التي تواجهها فرض ضرائب على التجارة الإلكترونية[19].
4- سهولة التهرب الضريبي بالنسبة للمعاملات الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الإنترنت.
5- صعوبة تتبع الإيراد الذي ينجم من المعاملات الإلكترونية.

الفصل الثاني:
الآثار المالية والاقتصادية للمعاملات الإلكترونية علي الدولة

تمهيد وتقسيم:

العالم بفضل التكنولوجيا الرقمية، والتطور في تكنولوجيا الاتصالات أشبه ما يكون بالقرية الصغيرة المترابطة الأطراف، فاندمجت الدول مع بعضها البعض،وتفاهمت الشعوب، وتقاربت الثقافات، فالتكنولوجيا المعلوماتية أحدثت طفرة في شتي المجالات خاصة في المجال الاقتصادي، فالمعاملات الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الإنترنت حققت العديد من المزايا والإيجابيات في المحيط الاقتصادي، فالمعاملات الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الإنترنت حققت العديد من الآثار الاقتصادية الهامة بالنسبة للدول، خاصة الدول النامية التي تسعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، ويجدر بنا أن نتناول أهم الآثار الاقتصادية التي تحققها المعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التكنولوجيا المعلوماتية عبر شبكة الإنترنت وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أثر المعاملات الإلكترونية على تعزيز القدرة التنافسية للدولة.

(19) Valpy Fitzgerald, International Tax Co-operation and capital mobility, development studies, Vol.30, NO.3, carfax Oxford Publishing, UK, 2002, p:255.

المبحث الثاني: أثر المعاملات الإلكترونية علي زيادة صادرات الدولة.

المبحث الثالث: أثر المعاملات الإلكترونية على جذب الاستثمارات الأجنبية.

المبحث الرابع: أثر المعاملات الإلكترونية على انتعاش الأسواق المالية.

المبحث الأول:
أثر المعاملات الإلكترونية على تعزيز القدرة التنافسية للدولة

ففي ظل المعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التكنولوجيا المعلوماتية عبر شبكة الإنترنت تزداد قدرة الدولة التنافسية، فالثورة الرقمية أدت إلى تغيرا جذريا في قواعد المنافسة الدولية، وفي أنماط العمل التجاري، فالتكنولوجيا الرقمية عملت علي إزالة الحواجز الجغرافية بين الدول، وأتاحت التواصل والتفاعل بين مختلف الشعوب، وعملت علي التلاحم والتقارب بين الثقافات، فالتكنولوجيا المعلوماتية عملت علي تمهيد الطريق أمام الدول للقيام بالتبادل التجاري وإجراء المعاملات وإبرام الصفقات في أطار سوق مفتوح خالي من القيود والحواجز، فشبكة الإنترنت ساعدت علي الانفتاح الاقتصادي، والتحرر من القيود الاقتصادية، فالشبكة الرقمية أصبحت سوقا دوليا، تمارس فيه الدول الأنشطة الاقتصادية دون قيود،فالتقنية الرقمية أدت إلى زيادة الأنشطة التجارية والاقتصادية علي المستوي العالمي، فالتكنولوجيا الحديثة مكنت الدول من القيام بالعديد من الأنشطة التجارية، وإجراء العديد من المعاملات التجارية، مما أدى إلى تعزيز قدرة الدولة التنافسية، وقدرتها علي المنافسة في الأسواق العالمية[20]، فمن خلال الشبكة العنكبوتية تقوم المؤسسات والشركات الوطنية بأبرام الصفقات التجارية، والترويج للسلع والمنتجات الوطنية، فالتكنولوجيا الرقمية تفتح أسواقا جديدة أمام الدول لترويج السلع والمنتجات الوطنية، فالمجال أمام الدول رحباً في ظل التكنولوجيا المعلوماتية لزيادة قدرتها التنافسية وتحسين أوضاعها الاقتصادية، فالمعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التقنية الرقمية عبر شبكة الإنترنت تمكن الدول من تحقيق المنافسة الاقتصادية، التكنولوجيا الرقمية تحقق العديد من المزايا الاقتصادية للدول، فبفضل التكنولوجيا الرقمية تستطيع المؤسسات الوطنية للدولة تخفيض أسعار السلع والمنتجات التي يتم عرضها من خلال الأسواق الدولية الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت وذلك بسبب تخفيض التكاليف الإجمالية للسلع والمنتجات، فالتكنولوجيا الرقمية تمكن الدول التي ترغب في المنافسة الاقتصادية، الاستغناء عن العديد من المصروفات، كمصاريف النقل ومصاريف إنشاء وصيانة المباني والمنشآت وغيرها من المصاريف التي يمكن الاستغناء عنها بفضل التكنولوجيا الرقمية.

(20) للمزيد من التفاصيل راجع د داود وهيب التجارة الإلكترونية كأداة للتنافس في الأسواق العالمية 2010 ص 10 وما بعدها.

جدول رقم (1): أهمية التكنولوجيا الرقمية في تحقيق المنافسة الاقتصادية[21].

مراحل التنافسية	مرحلة قيادة عوامل الإنتاج	مرحلة قيادة الكفاءة	مرحلة قيادة الابتكار
المتطلبات الأساسية	%60	%40	%20
محفزات الكفاءة	%35	%50	%50
عوامل الابتكار	%5	%10	%30

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2014 ص 10.

ويتبين من الجدول السابق أهمية التكنولوجيا الرقمية في تحقيق المنافسة الاقتصادية خاصة في عصر التقنية الرقمية ففي مرحلة قيادة الابتكار يتم الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة بنسبة 30% ويتم الاعتماد على محفزات الكفاءة بنسبة 50% أما المتطلبات الأساسية فيتم الاعتماد عليها بنسبة 20%

أما في مرحلة قيادة عوامل الإنتاج فيلاحظ في تلك المرحلة الاعتماد على المتطلبات الأساسية اللازمة للإنتاج بنسبة 60% ومحفزات الكفاءة بنسبة 35% وعوامل الابتكار بنسبة 5% فقط.

وفي مرحلة قيادة الكفاءة يلاحظ الاعتماد على المتطلبات الأساسية بنسبة 40% ومحفزات الكفاءة بنسبة 50% وعوامل الابتكار بنسبة 10% ومرحلة قيادة الكفاءة هي مرحلة وسط بين مرحلة قيادة الإنتاج ومرحلة قيادة الابتكار.

ويتبين من الجدول السابق أهمية التقنية الحديثة في تحقيق المنافسة الاقتصادية ومدي أهميتها التي أصبحت تفوق المتطلبات الأساسية في الإنتاج.

المبحث الثاني:
أثر المعاملات الإلكترونية علي زيادة صادرات الدولة

ففي ظل المعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التقنية الرقمية عبر شبكة الإنترنت تزداد قدرة الدولة التصديرية،ففي أطار التكنولوجيا المعلوماتية تتحرر القيود الاقتصادية، وتنفتح الدول علي بعضها البعض، فيسهل علي الدول إجراء المعاملات التجارية، وإبرام الصفقات التجارية، فقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شهد نموا ملحوظا واهتماما متزايدا في الآونة الأخيرة، لكونه من القطاعات ذات الأثر الكبير علي دعم التجارة الخارجية[22]، وزيادة صادرات الدولة من السلع والمنتجات الوطنية، وأتضح ملامح هذا النمو بالاهتمام بالمعاملات الإلكترونية من قبل الدول باعتبارها احد الأدوات الهامة لدعم الاقتصاد الوطني وزيادة الصادرات الوطنية، فاستخدام التكنولوجيا الرقمية في إجراء المعاملات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت يزيد من الصادرات الوطنية للدولة، فمن خلال الشبكة العنكبوتية قد تقوم الدول بإبرام الصفقات التجارية، وإجراء المعاملات الإلكترونية، وقد تقوم المؤسسات والشركات الوطنية بأبرام الصفقات التجارية، فالترويج عن السلع

(21) World Economic Forum, Global Competitiveness Report, 2014 p 10.
(22) Wein Hold: The internet and the international trade American Economic Review, 2000, p.241.

والمنتجات الوطنية، وانتقال البيانات والمعلومات، والتواصل والتفاعل بين اطراف المعاملات الإلكترونية،وإجراء المفاوضات التجارية، وإبرام الاتفاقات النهائية يتم باستخدام التقنية الرقمية عبر شبكة الإنترنت، فالتكنولوجيا الرقمية تفتح أسواقا جديدة أمام الدول لترويج السلع والمنتجات الوطنية، فالمجال أمام الدول رحباً في ظل التكنولوجيا المعلوماتية لزيادات الصادرات الوطنية من السلع والمنتجات، والمعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التقنية الرقمية عبر شبكة الإنترنت تمكن الدول من زيادة الصادرات الوطنية(23).

فإجراء المعاملات الإلكترونية والقدرة علي زيادة الصادرات من السلع والمنتجات الوطنية مسألة لا تحكمها الرغبات ولا تتوقف علي الأماني والشعارات،فالقدرة علي زيادة الصادرات يحتاج إلى تبني استراتيجية واضحة قوامها العمل والاجتهاد، والسعي لتحقيق القدرة التنافسية، فقدرة الدولة علي زيادة صادرتها يرتبط بمدي قدرة الدولة علي الصمود أمام الدول الأخرى في ظل المنافسة الاقتصادية، فكلما زادت قدرة الدولة علي تحقيق المنافسة الاقتصادية، كان ذلك ادعي إلى زيادة صادرتها من السلع والمنتجات الوطنية، فبفضل التكنولوجيا الرقمية تستطيع المؤسسات الوطنية للدولة تخفيض أسعار السلع والمنتجات، فبفضل التقنية الرقمية يتم تخفيض التكاليف الإجمالية للسلع والمنتجات، فالتكنولوجيا الرقمية تمكن المؤسسات الوطنية للدولة من الاستغناء عن العديد من المصروفات، كمصاريف النقل ومصاريف إنشاء وصيانة المباني والمنشآت وغيرها من المصاريف التي يمكن الاستغناء عنها بفضل التكنولوجيا الرقمية، فالمعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التقنية الرقمية تعتبر احد المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية في الدول، فالمعاملات الإلكترونية تساهم إلى حد كبير في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز التبادل التجاري وزيادة قدرة الدولة التصديرية، فالمعاملات الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الإنترنت تعتبر احد الأدوات الهامة التي يمكن الاعتماد عليها في تخطي المشكلات الاقتصادية الموجودة في بعض الدول(24).

فالمعاملات الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الإنترنت تعتبر احد الوسائل الهامة التي يمكن من خلالها تحقيق النمو الاقتصادي، فالدخول في عالم المعاملات الإلكترونية اليوم يحقق مصلحة الدول النامية اكثر من أي وقت مضي، فالمعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التقنية الرقمية عبر شبكة الإنترنت تعطي الفرصة للدول النامية في الظهور في السوق العالمية والقيام بالتبادل التجاري والمعاملات التجارية لتحسين أدائها الاقتصادي(25)، فالمعاملات الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الإنترنت تعتبر أداة هامة للمنافسة الاقتصادية في الأسواق العالمية، وزيادة الصادرات.

(23) للمزيد من التفاصيل راجع: د. حسام الدين محمد رفعت، التجارة الإلكترونية في العالم العربي، دار النشر غير مذكورة، 2016، ص 56.

(24) Daveri Edmund Information Technology and P productivity Growth Across Countries and sector USA 2003 p 227

(25) للمزيد من التفاصيل راجع: د. كريم سالم حسين، الاقتصاد المعرفي ودورة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، المجلد 6، العدد 24، سنه 2009، ص58.

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام المعاملات الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الإنترنت كأداة للمنافسة الاقتصادية وزيادة الصادرات الوطنية ودعم الاقتصاد الوطني يحتاج إلى تضافر جهود الدولة ومؤسساتها مع القطاع الخاص في العديد من المجالات الضرورية لتفعيل وحماية واستقرار المعاملات الإلكترونية، واهم تلك المجالات توفير البنية التحتية المعلوماتية التي تطلبها المعاملات الإلكترونية، وتنسيق الجهود لإنشاء العديد من المواقع الإلكترونية التجارية لتسويق وترويج السلع والمنتجات الوطنية، اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لإزالة العقبات أمام المعاملات الإلكترونية، واتخاذ الخطوات الإيجابية لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علي الدخول في عالم المعاملات الإلكترونية، اتخاذ الإجراءات الضرورية لتوفير الحماية الكافية للمستهلك الإلكتروني، وحماية الخصوصية المعلوماتية للمستهلك الإلكتروني

شكل رقم (3): استفادة الدول (خصوصا المتقدمة) من التكنولوجيا الرقمية في زيادة الصادرات[26]

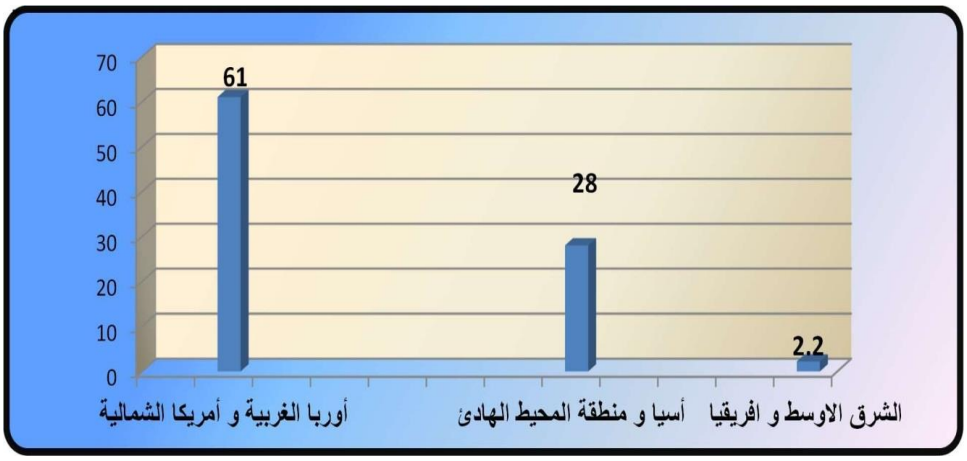

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنه 2015.

ويتبين من الشكل السابق مدي أهمية التقنية الرقمية في زيادة صادرات الدول، فالتفوق التقني الذي تتمتع به الدول المتقدمة جعلها تحقق مزيد من التفوق الاقتصادي علي غيرها من الدول الأخرى، فالدول المتقدمة أصبحت تعتمد علي التكنولوجيا المعلوماتية لتحقق مزيد من التفوق الاقتصادي، فتقوم بالترويج للسلع والخدمات من خلال المواقع الإلكترونية وعبر الأسواق الإلكترونية يتبين من الشكل السابق تفوق دول أوربا وأمريكا الشمالية في استخدام التكنولوجيا الرقمية في الترويج للسلع والخدمات وادي ذلك إلى زيادة صادرات تلك الدول ويليها في هذا المجال دول آسيا ومنطقة المحيط الهادي ثم يأتي بعد ذلك دول الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث تعتبر دول إفريقيا والشرق الأوسط اقل الدول استخدما للتقنية الرقمية لترويج السلع والخدمات وذلك وفقا للجدول السابق.

(26) Information Economy Report 2015, United Nation, New York, 2015.

المبحث الثالث:
أثر المعاملات الإلكترونية على جذب الاستثمارات الأجنبية

استخدام التقنية الرقمية في إجراء المعاملات الإلكترونية وإبرام الصفقات التجارية عبر شبكة الإنترنت من الحوافز الهامة لجذب الاستثمارات الأجنبية، فتقدم التكنولوجيا المعلوماتية في الدولة من الأمور التي الهامة التي تشجع علي القيام بالاستثمار وضخ الأموال الأجنبية في تلك الدولة[27]، فالاستثمار الأجنبي يعني قيام شركة أو مجموعة شركات تحمل جنسية معينة أو جنسيات مختلفة بالاستثمار داخل حدود دولة معينة وبذلك بهدف تحقيق الربح، وإنشاء مشروعات و خدمات في البلد المستضيف،فالاستثمارات الأجنبية من أهم قاطرات التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة، فالاستثمار الأجنبي يحقق للدولة المضيفة مزايا عديدة أهمها زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدولة المضيفة، وانتعاش الاقتصاد القومي، وزيادة معدلات التوظيف وتقليل نسب البطالة في المجتمع،وأنشاء العديد من المشروعات في البلد المضيف، خاصة المشروعات التي تتعلق بالنية التحتية في البلد المضيف، فالاستثمار الأجنبي بذلك من أهم طرق تمويل المشروعات في البلد المضيف،فجذب الاستثمارات الأجنبية يُعد أمرًا هاما لكل الدول خاصة الدول النامية،وذلك لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتمويل العديد من المشروعات التي تتعلق بالبنية التحتية للمجتمع، وجذب الاستثمارات الأجنبية ليس بالأمر السهل، بل يحتاج عمل مستمر، وتخطيط متقن، وتضافر جهود كل من الدولة والقطاع الخاص لتهيئة المناخ الاقتصادي للدولة لجذب الاستثمارات الأجنبية، فلا شك أن سهولة إجراء المعاملات وسهولة إرسال البيانات والمعلومات، وسهولة التواصل والتفاعل بين اطراف المعاملات في الدولة من الأمور التي تهم أي مستثمر أجنبي للقيام بالاستثمار في الدولة، فالتكنولوجيا المعلوماتية تسهل الإجراءات، وتختصر الوقت، وتوفر الجهد، وتحقق السرعة في إجراء المعاملات الإلكترونية، وتتسم بالدقة والشفافية في إجراء المعاملات، فالتكنولوجيا المعلوماتية تهيء المناخ اللازم للاستثمار، فوجود البنية التحتية اللازمة لإجراء المعاملات الإلكترونية في الدولة وقوتها امر ضروري لجذب الاستثمار الأجنى ولتحفيز المستثمرين علي الاستثمار في الدولة[28].

فالبنية التحتية العمود الفقري لجميع الأنشطة في الدولة خاصة الأنشطة الاقتصادية،فتحقيق التمية الاقتصادية في الدولة يعتمد علي توافر البنية التحتية الأساسية اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية وإجراء المعاملات التجارية بأمان واستقرار، فوجود بنية تحتية قوية في المجتمع خاصة في مجال الاتصالات والمعلومات يُعد أمرًا ضروريًا لإيجاد بيئة استثمارية محفزة لإقامة مشروعات تنموية تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطن، كما

(27) للمزيد من التفاصيل راجع: د. محمد نائف محمود، دور اقتصاد المعرفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دار النشر غير مذكورة، 2005، ص56.

(28) للمزيد من التفاصيل راجع: د. محمد احمد الحسين، بحث بعنوان: الاستثمار في ظل التقنية المتقدمة (التكنولوجيا) مقدم للمؤتمر العلمي الثامن عشر (تطوير ملامح الاستثمار في الدول العربية في ظل التحديات المعاصرة)، جامعة المنصورة، 2002، ص29.

أن توافر البينية التحتية خاصة في مجال الاتصالات والمعلومات يُعد شرطًا أساسيًا لجذب الاستثمارات الأجنبية فقوة شبكات الاتصالات والمعلومات في الدولة، والقدرة علي تامين شبكات الاتصالات والمعلومات وحمايتها في الدولة يعمل علي استقرار المعاملات الإلكترونية في الدولة وتقدمها،وينعكس ذلك علي قدرة الدولة في إجراء المعاملات الإلكترونية دون أي عوائق، فاستقرار المعاملات الإلكترونية يؤثر علي قدرة الدولة الاقتصادية وينعكس علي جذب الدولة للاستثمارات الأجنبية، فالقدرة علي الإبداع والابتكار وتطوير التقنية الرقمية من العوامل الجوهرية لجذب الاستثمارات الأجنبية، فقدرة الكوادر البشرية في الدولة علي الإبداع والابتكار لتطوير التقنية الرقمية، وتأمين المعاملات الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الإنترنت، يبعث الثقة في الدولة ويعزز قدرتها الاقتصادية، ويجذب الاستثمارات الأجنبية، فالبيئة التي تتوافر بها البنية التحتية خاصة في مجال الاتصال والمعلومات، وتتوافر فيها الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة علي الإبداع والابتكار ترغب المؤسسات والشركات الأجنبية علي الاستثمار فيها، وذلك علي البيئة التي تنعدم فيها البنية التحتية، ويقل فيها استخدام التكنولوجيا الرقمية في إجراء المعاملات وتقديم الخدمات، ويتسم العنصر البشري فيها بعدم القدرة علي الإبداع والابتكار، فتلك البيئة لا تجذب الاستثمارات الأجنبية.

جدول رقم (2): يوضح جذب الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية عام 2020 ومعدل التغير مقارنة بالعام السابق 2019 [29]

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار الواردة إلى الدول العربية لعام 2020						
ترتيب 2020	الدولة	2019	2020	التغير	معدل التغير%	الحصة من الإجمالي%
1	الإمارات	17875	19884	2010	11.2	49.1
2	مصر	9010	5852	(3158)	(35.1)	14.5
3	السعودية	4563	5486	924	20.2	13.6
4	سلطنة عمان	3420	4093	673	19.7	10.1
5	لبنان	2055	3067	1012	49.3	7.6
6	المغرب	1720	1763	43	2.5	4.4
7	الجزائر	1382	1125	(256)	(18.6)	2.8
8	البحرين	1501	1007	(495)	(32.9)	2.5
9	موريتانيا	887	978	91	10.2	2.4
10	الأردن	730	726	(4)	(0.5)	1.8
11	السودان	825	717	(108)	(13.1)	1.8
12	تونس	845	652	(193)	(22.8)	1.6
13	الصومال	447	464	17	3.8	1.1
14	جيبوتي	222	240	18	8.1	0.6
15	فلسطين	132	52	(80)	(60.6)	0.1
16	جزر القمر	4	9	5	132.7	0.0
20	اليمن	(371)	0	371	(100.0)	0.0
17	الكويت	104	(319)	(423)	(405.5)	(0.8)
18	قطر	(2813)	(2434)	379	(13.5)	(6.0)
19	العراق	(3076)	(2896)	180	(5.9)	(7.2)
المجموع		**39462**	**40466**	**1005**	**2.5**	**100**

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات www.aaaid.org

ويتضح من التقرير السابق أن جمهورية مصر العربية حصدت 14.5% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية في 2020، لتحتل المركز الثاني كأكثر الدول العربية المستقبلة للاستثمار العام الماضي، بحسب تقرير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي للداخل، فيما سجلت 3 دول فقط، هي الكويت وقطر والعراق استثمارات للخارج – أي أنها شهدت خروج استثمارات أجنبية- خلال العام الماضي.

(29) تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادر لسنة 2020 www.aaaid.org.

المبحث الرابع:
أثر المعاملات الإلكترونية على انتعاش الأسواق المالية

التقنية الرقمية أحدثت طفرة في شتي المجالات،والتكنولوجيا المعلوماتية كان لها الدور الرائد في قيادة البشرية إلى عصر المعرفة، فالبشرية اليوم تعيش في عصر المعلومات والثورة الرقمية بسبب تدفق كميات هائلة من البيانات والمعلومات عبر الشبكة العنكبوتية وإجراء المعاملات الإلكترونية التي تتم من خلال الوسائط الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، والتقنية الرقمية سيطرت علي كافة نواحي الحياة بل سيطرت علي الطريقة التي يدار بها العالم وغيرت من موازين القوي في العالم، فقوة الشعوب أصبحت تقاس بقدر ما تملك من معرفة،كما أن قوة الدولة أصبحت تقاس بقدرة الدولة علي المنافسة الاقتصادية، وقدرتها علي الصمود والتطور في عصر التقنية الرقمية، والتقنية الرقمية حققت العديد من المزايا والإيجابيات للدول، فبالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية للدولة وزيادة صادرات الدولة وجذب الاستثمارات الأجنبية وتشكيل التكتلات الاقتصادية، يتم انتعاش الأسواق المالية.

المعاملات الرقمية التي تتم في البيئة الرقمية عبر شبكة الإنترنت لها أكبر الأثر في انتعاش الأسواق المالية، وانتعاش الأسواق المالية يرتبط بنجاح منظومة المعاملات الإلكترونية واستقرار تلك المعاملات التي تتم باستخدام التكنولوجيا الرقمية وذلك على **النحو التالي**:

- **تشكيل الشركات التجارية الإلكترونية وانتعاش الأسواق المالية**

فالشركة الإلكترونية هي التي تقوم بمزاولة أعمالها عبر الوسائط الإلكترونية باستخدام التكنولوجيا الرقمية عبر شبكة الإنترنت سواء قامت بعمليات البيع أو الشراء لنفسها أو للغير وسواء قامت لأغراض دعائية أو بغرض القيام بالصفقات التجارية ويستوي في ذلك أن يكون لها مقر في الواقع المادي الملموس أو تقتصر علي شبكة الإنترنت لممارسة أعمالها والشركات الإلكترونية التي تمارس أعمالها عبر شبكة الإنترنت قد تكون شركات دعائية تقوم بالترويج لسلع ومنتجات شركات أخرى، فالشركات الإلكترونية الدعائية يقتصر دورها علي الدعاية لمنتجات شركات أخرى دون أن تقوم بدور الوساطة لبيع تلك المنتجات[30].

وقد تقوم الشركات الإلكترونية التي تمارس أعمالها عبر الوسائط الإلكترونية بدور الوساطة الإلكترونية بين البائع والمشتري أو بين المنتجين والمستهلكين، فالسلع والمنتجات محل الصفقات الإلكترونية لا تخص الشركات الوسيطة وإنما تخص شركات أخرى ويقتصر دور الشركات الوسيطة على الوساطة فقط وذلك من خلال المواقع الإلكترونية التي تقوم بتصميمها على شبكة الإنترنت لتحقيق هذا الغرض.

(30) للمزيد من التفاصيل راجع: د. عبد الفتاح مراد التجارة الإلكترونية البيع والشراء عبر شبكة الإنترنت، بدون دار نشر، 2005، ص 136.

وقد تكون الشركات الإلكترونية شركات كاملة تقوم بممارسة كامل أعمالها عبر شبكة الإنترنت فتقوم بالدعاية لمنتجاتها وتقوم ببيع تلك المنتجات من خلال المواقع الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت[31].

والشركات الإلكترونية التي تقوم بممارسة أعمالها إلكترونيًا وتقوم بإبرام الصفقات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت تحقق العديد من المزايا كانخفاض التكاليف وزيادة الإنتاج وفتح أسواق جديدة وزيادة الأيدي العاملة مما ينعكس على الناتج القومي وينعكس علس سوق الأوراق المالية

فالشركات التي تمارس أعمالها باستخدام التكنولوجيا الرقمية دون أن يكون لها مقار في الواقع المادي أصبحت تحقق المليارات كأرباح تجارية ناجمة عن أعمالها الإلكترونية، وأصبحت لها اسم في عالم التجارة يفوق غيرها من الشركات التي تمارس الأعمال التجارة من خلال مقرات ثابتة، وأصبحت أسهم تلك الشركات الإلكترونية لها مكانتها في سوق الأوراق المالية، فساعدت المعاملات الرقمية التي تتم في ظل التكنولوجيا التقنية على انتعاش سوق الأوراق المالية.

- **تشكيل التكتلات الاقتصادية وانتعاش سوق الأوراق المالية**

المعاملات الرقمية التي تتم عبر شبكة الإنترنت تحقق العديد من المزايا للدول خاصة الدول النامية، فتستطيع تلك الدول تشكيل تكتلات واتحادات اقتصادية وطنية للمنافسة الاقتصادية الدولية[32]، بل وتستطيع الشركات التجارية الإلكترونية الوطنية الاتحاد مع بعضها البعض وتشكيل تكتلات اقتصادية لتحقيق المزيد من الأرباح داخل الأسواق المحلية، فالمعاملات التي تتم عبر المواقع الإلكترونية باستخدام التكنولوجيا المعلوماتية تحقق العديد من المزايا أهمها تحقيق متطلبات السوق المحلي من السلع والمنتجات بأسعار منخفضة مما ينعكس علي زيادة الإنتاج للمصانع الوطنية فينعكس علي زيادة الناتج المحلي للدولة وهذا بلا شك ينعكس علي سوق الأوراق المالية بالانتعاش، فالرواج التجاري والانتعاش الاقتصادي الذي تحققه المعاملات الإلكترونية ينعكس علي سوق الأوراق المالية بالانتعاش.فسوق الأوراق المالية يعتبر انعكاسا للواقع الاقتصادي القومي[33].

وصلت مبيعات التجزئة عبر الإنترنت إلى 6.51 تريليون دولار بحلول عام 2023، حيث تستحوذ مواقع التجارة الإلكترونية على 22.3٪ من إجمالي مبيعات التجزئة.

(31) للمزيد من التفاصيل راجع: د. عبد الفتاح مراد، التجارة الإلكترونية البيع والشراء عبر شبكة الإنترنت، المرجع السابق، ص 139.

(32) للمزيد من التفاصيل راجع: د. سامي محمد احمد، بحث بعنوان: دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في زيادة القدرة التنافسية بالبنوك المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة – جامعة طنطا، العدد الأول، 2016، ص173.

(33) للمزيد من التفاصيل راجع: د. أحمد سامي شوكت، دور الأسواق المالية والبورصات في عملية التنمية الاقتصادية بدون دار نشر 2016 ص 255

وأظهرت التجارة الإلكترونية بين الشركات (B2B) أيضا نموا مستمرا في عام 2022، ومن المثير للاهتمام أن العملاء في الوقت الحاضر يفضلون التجارة الإلكترونية على التقليدية

كما يمكن للعملاء قراءة المراجعات ومقارنة المنتجات أثناء الشراء عبر الإنترنت، ولهذا السبب قام أصحاب الأعمال أيضا بتعيين استراتيجياتهم التسويقية للحصول على المزيد من الأرباح

وتتمتع الصين والولايات المتحدة الأمريكية بمساحة تجارة إلكترونية سريعة النمو ونسبه كبيره من الاقتصاد العالمي وهذه هي أفضل 10 دول تنفق الأموال عبر الإنترنت.

الصين – 656.3 دولارا، الولايات المتحدة – 500.47 دولار، المملكة المتحدة – 83.83 دولارا، اليابان – 78.64 دولارا، ألمانيا – 68.01 دولار، كوريا الجنوبية – 62.69 دولارا، فرنسا – 45.54 دولارا، الهند – 29.47 دولارا، كندا – 28.63 دولارا، أستراليا – 19.33 دولارا.

وتجدر الإشارة إلى أن مبيعات التجارة الإلكترونية وفقا لتقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قد فاقت مبيعات التجارة التقليدية خاصة في الثلاث سنوات الأخيرة، وهذا الأمر انعكس على معدل نمو التجارة الإلكترونية في العديد من الدول خاصة الدول الكبرى التي تتفوق في مجال التقنية الرقمية والتكنولوجيا المعلوماتية وتقدم التجارة الإلكترونية وتفوقها بشكل ملحوظ على التجارة التقليدية في العديد من بلدان العالم.

ويري الباحث أن معدل نمو التجارة الإلكترونية في تقدم مستمر خاصة بعد أن أدركت الدول أن أهمية المعاملات الإلكترونية وما يمكن أن تحققه تلك المعاملات في تحقيق التفوق الاقتصادي.

ويري الباحث ضرورة اتخاذ العديد من الأمور من قبل الدول، خاصة الدول النامية لزيادة معدل التجارة الإلكترونية، حتى يتسنى لتلك الدول تحقيق النمو الاقتصادي ومنها...

- تشجيع المؤسسات والشركات الوطنية على تكوين تحالفات اقتصادية وتكتلات قادرة على تحقيق المنافسة الاقتصادية وإجراء المعاملات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت وتكون قادرة على بيع منتجاتها من خلال استخدام التقنية الرقمية عبر شبكة الإنترنت لتنافس بذلك المؤسسات والشركات الأجنبية.
- تقديم الدول العديد من المزايا للشركات والمؤسسات الوطنية لتشجيعها على إجراء المعاملات الإلكترونية لتسويق السلع والخدمات عبر شبكة الإنترنت مثل تقديم مساعدات مالية أو إعفاءات ضريبية لتلك الشركات والمؤسسات الوطنية.
- تقديم الدول الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التجارة الإلكترونية لتشجيعها على الالتجاء إلى العالم الافتراضي في إجراء الصفقات التجارية مثل تقديم قروض بدون فوائد وتقديم الاستشارات المطلوبة والدعم اللازم لمساندة تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال المعاملات الإلكترونية ومحاولة تذليل العقبات في سبيل التحول نحو المعاملات الرقمية.
- تكاتف جهود الدولة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للتشجيع على إجراء المعاملات الإلكترونية للشركات والمؤسسات الوطنية، وعقد العديد من الندوات وورش العمل بالتعاون بين القطاع الخاص والدول لتوضيح أهمية المعاملات الإلكترونية.

الفصل الثالث:
الآثار المالية والاقتصادية للمعاملات الإلكترونية بالنسبة للأفراد

تمهيد وتقسيم:

استخدام التقنية الرقمية في إجراء المعاملات الإلكترونية يحقق العديد من الآثار الهامة للإفراد، فالمعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التكنولوجيا الرقمية قد تخلق فرص عمل جديدة أمام الأفراد كما أن تامين المعاملات الإلكترونية وحماية الخصوصية المعلوماتية يحتاج إلى كوادر بشرية مؤهلة ومدربة قادرة علي تأمين وحماية المعاملات الإلكترونية،كما أن التكنولوجيا الرقمية تتيح للعميل الإلكتروني الحصول علي السلعة بسعر اقل،واختيار السلعة التي تناسبه، فالمعاملات الإلكترونية تتيح للعميل الإلكتروني الاختيار بين العديد من البدائل المتاحة، فالتقنية الرقمية تتيح للعميل الإلكتروني ارتياد العديد من المواقع الإلكترونية والتعرف علي العروض المختلفة واختيار السلعة التي تناسبه وتتفق مع إمكانياته، وسوف نتناول آثار المعاملات الإلكترونية بالنسبة للأفراد علي النحو التالي:

المبحث الأول: المعاملات الإلكترونية وخلق فرص عمل جديدة للأفراد.

المبحث الثاني: المعاملات الإلكترونية والحصول على السلعة بسعر منخفض.

المبحث الأول:
المعاملات الإلكترونية وخلق فرص عمل جديدة للإفراد

المعاملات الرقمية التي تتم باستخدام التكنولوجيا المعلوماتية عبر شبكة الإنترنت، لها العديد من الآثار والإيجابيات التي تنعكس علي الأفراد، ومن أهم الآثار التي تحققها المعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التقنية الرقمية أنها تخلق فرص عمل جديدة للإفراد، فالبطالة تتزايد بنسب متلاحقة في اغلب دول العالم، بسبب زيادة عدد السكان، وعدم قدرة الأجهزة الحكومية علي استيعاب وتوظيف كل الطاقات البشرية المؤهلة والقادرة علي العمل، فالتكنولوجيا المعلوماتية عملت علي التخفيف من الأزمة الاقتصادية وخلقت فرص عمل جديدة للأفراد، فالبيئة الرقمية أصبحت قادرة علي استيعاب الطاقات البشرية المؤهلة، والقدرات الإنسانية المبدعة،فاستخدام

التكنولوجيا الرقمية في إجراء المعاملات الإلكترونية خلق العديد من الفرص الوظيفية للأفراد[34]، وأهم الفرص الوظيفة التي تم أتاحتها للإفراد بسبب المعاملات الإلكترونية، واستخدام التكنولوجيا الرقمية ما يلي:

1- وظائف تتعلق بتصميم المواقع الإلكترونية وصيانتها

فإنشاء وتصميم المواقع الإلكترونية التي يتم من خلالها تقديم الخدمات الإلكترونية وإجراء المعاملات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت يحتاج إلى عناصر بشرية مؤهلة، فتصميم المواقع الإلكترونية الافتراضية على شبكة الإنترنت يحتاج إلى عناصر بشرية متميزة من المبرمجين والفنين المختصين للتصميم والصيانة والحماية من التهكير.

2- وظائف تتعلق بالتسويق والترويج الإلكتروني

المعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التقنية الرقمية عبر شبكة الإنترنت تخلق فرص وظيفية عديدة للإفراد تتعلق بالترويج والتسويق للسلع والخدمات المقدمة إلكترونيًا، فباستخدام التكنولوجيا الرقمية يتم إنشاء العديد من المتاجر الإلكترونية لبيع السلع والخدمات عبر شبكة الإنترنت، وباستخدام التقنية المعلوماتية يتم تصميم المزيد من الأسواق الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت للقيام بالمعاملات الإلكترونية المتعددة.

شكل رقم (4): شكل يوضح وسائل التسويق الإلكتروني في الشرق الأوسط[35].

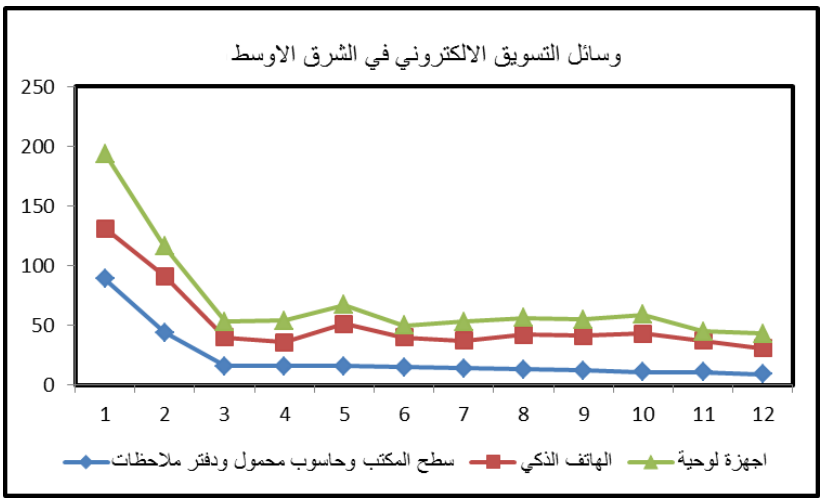

المصدر: مجلة العلوم الاقتصادية والمالية العدد 109 المجلد 24 لسنه 2018 ص 396

(34) للمزيد من التفاصيل راجع: د. سعد محمود خليل، اتجاهات تطور التجارة الإلكترونية العالمية، دار النشر غير مذكورة، 2008، ص 178 وما بعدها.

(35) مجلة العلوم الاقتصادية والمالية، العدد 109، المجلد 24، سنه 2018، ص 396.

ويتضح من الشكل السابق تنوع وسائل التسويق الإلكتروني في الشرق الأوسط.فالقيام بالتواصل مع العملاء، والقيام بالدعاية والترويج للسلع والخدمات الإلكترونية التي تعرضها المتاجر الإلكترونية، يحتاج إلى عناصر بشرية مؤهلة للقيام بالتواصل والتفاعل مع الجمهور[36]، والقيام بالدعاية الإلكترونية اللازمة للسلع والخدمات الإلكترونية، والقيام بالترويج الإلكتروني اللازم لبيع السلع والخدمات في القيام بإجراء المعاملات الإلكترونية[37]، وهنا يأتي دور العناصر البشرية التي تقوم بمهمة التواصل مع الجمهور، فالكوادر البشرية المتميزة تكون قادرة علي إقناع الجمهور، فالمتاجر الإلكترونية تقوم بعرض العديد من السلع والبضائع، وعندما يرغب احد العملاء في القيام بشراء احد السلع من خلال الموقع الإلكتروني، يتم التواصل مع العميل الإلكتروني من قبل احد الموظفين المختصين عن الترويج والتعامل مع العملاء، ويقوم الموظف بمحاولة إقناع العميل بالسلعة أو المنتج، ويقوم الموظف المختص بتبديد مخاوف العميل الإلكتروني، فالعناصر البشرية تعتبر جزء لا يتجزأ من منظومة المعاملات الإلكترونية، فنجاح المعاملات الإلكترونية وتقدمها يعتمد علي الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة علي التعامل مع العميل الإلكتروني.

شكل رقم (5): أعداد مستخدمي الإنترنت والهواتف الذكية حول العالم

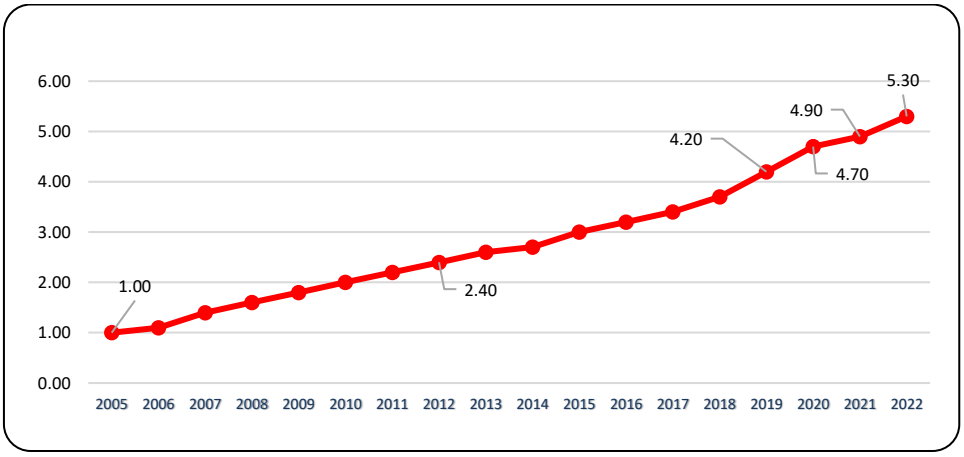

المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل استخدام الحاسب والتليفون المحمول لغرض التسويق الإلكتروني في زيادة سنوية ملحوظة، وتلك الزيادة في استخدام التكنولوجيا الحديثة ينعكس علي زيادة التجارة الإلكترونية.

(36) للمزيد من التفاصيل راجع: د. زياد سلامة صالح، بحث بعنوان: دور الترويج الإلكتروني في تحسين ثقة العميل في الخدمات الإلكترونية، مجلة الدراسات الاقتصادية جمهورية مصر العربية، المجلد الخامس، العدد الثاني، سنه 2014، ص 193.

(37) للمزيد من التفاصيل راجع: د. فايز نعيم رضوان بحث بعنوان حماية المستهلك في مجال بطاقات الدفع الإلكتروني مجلة الأمن والقانون أكاديمية شرطة دبي 2007 مجلد 15 العدد الثاني ص 11 وما بعدها

المبحث الثاني:
المعاملات الإلكترونية والحصول على السلعة بسعر منخفض

المعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التكنولوجيا الرقمية عبر شبكة الإنترنت تحقق العديد من الآثار الاقتصادية الهامة للعميل الإلكتروني، وأهم الآثار الاقتصادية التي تحققها المعاملات الإلكترونية للعميل الإلكتروني الحصول علي السلع والبضائع بسعر منخفض(38)، فالعميل الإلكتروني من اجل الحصول علي سلعة معينة يقوم بارتياد العديد من المواقع الإلكترونية والمتاجر الإلكترونية الافتراضية، فالمتاجر الإلكترونية، والأسواق الإلكترونية تعرض العديد من السلع والبضائع بأسعار متفاوتة، فأصحاب المواقع الإلكترونية التي تقوم بعرض السلع والبضائع يرغبوا في تحقيق مزيد من المكاسب المالية، ولا سبيل في تحقيق ذلك إلا بالقدرة علي المنافسة الاقتصادية(39)، وتحقيق الجودة الشاملة للمنتجات والبضائع، والسعي لتحقيق رضاء العملاء، فتعدد المتاجر الإلكترونية والأسواق الإلكترونية علي شبكة الإنترنت، يجعل السلع والمنتجات المعروضة من خلال المواقع الإلكترونية التجارية عبر شبكة الإنترنت متعددة ومتنوعة، مما يدفع أصحاب المتاجر الإلكترونية والأسواق الإلكترونية إلى تخفيض أسعار السلع والمنتجات المعروضة إلكترونيًا لجذب العملاء وتحقيق المنافسة الاقتصادية للتغلب علي الأسواق الإلكترونية والمتاجر الإلكترونية المنافسة وهذا بلا شك ينعكس علي مصلحة العميل الإلكتروني، فالمعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التقنية الرقمية عبر شبكة الإنترنت تخلق روح المنافسة بين أصحاب المتاجر الإلكترونية الافتراضية والأسواق الإلكترونية، فتحقيق المكاسب المالية يتوقف علي قدرة أصحاب المواقع الإلكترونية الافتراضية علي تحقيق المنافسة،فالعميل الإلكتروني عندما يقوم بتصفح المواقع الإلكترونية التجارية يستطيع أن يفاضل بين المنتجات والسلع المعروضة ويختار المنتج الذي يريده ويقوم بالتعامل مع الموقع الإلكتروني الذي يحقق له العديد من المزايا، فالعميل الإلكتروني يرغب في الحصول علي منتج مناسب بجودة عالية بسعر مناسب، وتعدد المواقع الإلكترونية الافتراضية تزيد من فرص الاختيار أمام العميل الإلكتروني , فالمتاجر الإلكترونية تتيح للعميل الإلكتروني ما لا توفره المتاجر العادية، فالمتاجر الإلكترونية تعرض سلع وبضائع قد لا تكون متوفرة في المتاجر العادية، كما أن التعدد والتنوع في السلع المعروضة إلكترونيًا تتيح للعميل الإلكتروني الحصول علي ما يريده من سلع ومنتجات، بل ويستطيع أيضا المفاضلة بين السلع والمنتجات المعروضة من خلال مواقع إلكترونية، وأسواق إلكترونية افتراضية مختلفة(40).

(38) للمزيد من التفاصيل راجع: د. مغازي عبد الرحمن، بحث مقدم لمؤتمر التجارة الإلكترونية – تجارة بلا حدود (المنظمة العربية للتنمية الإدارية جمهورية مصر العربية 2011 ص 59 وما بعدها.

(39) للمزيد من التفاصيل راجع: د. مني محمد الحسيني، فاعلية التسويق الإلكتروني في علاج الركود الاقتصادي، دار النشر غير مذكورة، 2014، ص 88.

(40) Himanen, Marjo & Karjaluoto, Heikki, " social CRM and digital marketing communication in B2B relationships USA, 2017, p.146.

فالتكنولوجيا الرقمية تقضي علي الاحتكار للسلع والمنتجات، وتفتح الطريق أمام المنافسة الاقتصادية، فتزداد السلع والبضائع المعروضة، ويزداد عدد المواقع الإلكترونية الافتراضية، ويزداد عدد المنتجين والمروجين والمسوقين للسلع والمنتجات المختلفة، فتزاد المنافسة في الترويج والتسويق للسلع والمنتجات، ويرغب كل طرف في جذب العملاء من خلال السعي لتحقيق الجودة وخفض الأسعار، وهذا الأمر قد لا يكون متوفرا عند الشراء من المتاجر العادية المتواجدة في الواقع المادي الملموس، فقد يكون هناك احتكار لبعض السلع والمنتجات من قبل بعض التجار، فتزاد أسعار السلع والمنتجات المحتكرة بشكل مبالغ فيه، وقد يضطر العميل الحصول علي السلعة التي يريدها بسعر مرتفع لعدم إمكانية الحصول علي تلك السلعة من خلال تاجر آخر، لعدم توافر السلعة إلا عند تاجر واحد، فلا يستطيع العميل الاختيار بين اكثر من بديل لعدم توافر البدائل، فلا يملك العميل حينئذ إلا الرضوخ للعرض المقدم من التاجر المحتكر، ويقبل شراء السلعة أو الحصول علي المنتج بسعر مرتفع، وبذلك يمكن القول إن المعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام التكنولوجيا الرقمية عبر شبكة الإنترنت تحد من احتكار التجار للسلع والمنتجات، فالمعاملات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت قوامها المنافسة الاقتصادية المشروعة، فالعميل الإلكتروني في ظل المعاملات الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الإنترنت، لا يعتبر مجبرا علي التعامل مع موقع إلكتروني واحد للحصول علي سلعة معينة أو منتج معين، فيستطيع العميل الإلكتروني تصفح اكثر من موقع إلكتروني للحصول علي السلعة أو المنتج الذي يرغب في الحصول علية،فتتعدد البدائل أمام العميل الإلكتروني، و يستطيع العميل الإلكتروني اختيار السعة التي تتناسب معه[41].

قائمة المراجع:

أولًا: المراجع باللغة العربية:

د. فريد النجار كتاب التجارة والأعمال الإلكترونية في مجتمع المعرفة - دار الجامعة الإسكندرية 2006

د. حسن محمد كتاب حريه المنافسة التجارية وضرورة حمايتها من الممارسات الاحتكارية - دار الكتب القانونية المحلة الكبرى مصر 2011

د. امل محمد شلبي كتاب التنظيم القانوني للمنافسة ومنع الاحتكار - المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية 2008

د. جابر فهمي عمران كتاب المنافسة في منظمه التجارة العالمية - دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2012

د. ايمن سعد بحث بعنوان مقدمه التجارة الإلكترونية وتطورها (مؤتمر التجارة الإلكترونية بلا حدود) المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2011

د. احمد عبد الله العوضي كتاب العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الإلكترونية - دار النشر 2006

(41) للمزيد من التفاصيل راجع: د. زياد سلامة صالح، المرجع السابق، ص 198 وما بعدها.

د. إيهاب إبراهيم الدسوقي بحث بعنوان الأبعاد الاقتصادية والمالية للتجارة الإلكترونية - مجله مصر المعاصرة 2002 مجله 93 العدد 468
د. محمد عبدالفتاح العزب بحث بعنوان استخدامات تكنولوجيا المعلومات في تنميه المشروعات الصغيرة - مؤتمر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2004
د. علي سالم كتاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة خصائص ومميزات ومشاكل التي تعتريها - دار الفاروق 2007
د. فادي عماد الدين توكل كتاب عقد التجارة الإلكترونية 2015
د. رمضان صديق محمد بحث المشكلات الضريبية علي دخل التجارة الإلكترونية والحلول الممكنة - بحث في كليه الحقوق جامعه الكويت العدد رقم 3 سنه 2002
د. ماهر الأمين كتاب التحديات الضريبية على التجارة الإلكترونية للنظم الضريبية 2012
د. طاهر محمد التهامي كتاب تحديات التجارة الإلكترونية للنظم الضريبية سنه 2012
د. قيس حسن عواد بحث بعنوان مشكلات فرض وتحصيل الضرائب في عقود التجارة الإلكترونية
د. داود وهيب كتاب التجارة الإلكترونية كأداة للتنافس في الأسواق العالمية سنه 2010
د. حسام الدين محمد لرفعت كتاب التجارة الإلكترونية في العالم العربي 2016
د. كريم سالم حسين بحث بعنوان الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية - مجله العلوم الاقتصادية العربية مجلد 6 عدد 2 لسنه 2009
د. محمد نائف محمود كتاب دور اقتصاد المعرفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر 2005
د. محمد احمد الحسين بحث بعوان الاستثمار في ظل التقنية المتقدمة (التكنولوجية) مقدم في المؤتمر العلمي الثامن عشر
د. عبد الفتاح مراد كتاب التجارة الإلكترونية البيع والشراء عبر شبكه الإنترنت 2005
د. سامي محمد احمد بحث بعنوان دور الحوكمة وتكنولوجيا المعلومات في زيادة القدرة التنافسية بالبنوك المصرية - مجله البحوث المحاسبية - كليه التجارة جامعه طنطا عدد رقم 1 لسنه 2016
د. احمد سامي شوكت كتاب دور الأسواق المالية والبورصات في عمليه التنمية الاقتصادية 2016
د. سعد محمود خليل كتاب اتجاهات تطور التجارة الإلكترونية العالمية 2008
مجله العلوم الاقتصادية والمالية العدد 109 لعام 2018
د. زياد سلامه صالح بحث بعنوان دور الترويج الإلكتروني في تحسين ثقة العميل في الخدمات الإلكترونية - مجله الدراسات الاقتصادية – مصر مجلد 5 عدد ثاني 2014
د. فايز نعيم رضوان بحث بعنوان حماية المستهلك في مجال بطاقات الدفع الإلكتروني مجله الأمن والقانون أكاديمية شرطه دبي 2007
د. معازي عبد الرحمن بحث بعنوان تجاره بلا حدود مقدم لمؤتمر التجارة الإلكترونية (المنظمة العربية للتنمية الإدارية مصر 2011

د. مني محمد الحسيني كتاب فاعليه التسويق الإلكتروني في علاج الركود الاقتصادي 2014

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

Demishkevich, Robert " Small Business Use of Internet Marketing USA 2014.

Ronald Paris, The globalization of Taxation. Electronic Commerce and the transformation of the State, International studies quarterly, USA, 2003.

Doug Brown close to taxing foreign digital goods, June, www.interactive-week.com

Valpy Fitzgerald, International Tax Co-operation and capital mobility, development studies, Vol.30, NO.3, carfax Oxford Publishing, UK, 2002,

World Economic Forum, Global Competitiveness Report, 2014

Wein Hold the internet and the international trade American Economic Review 2000

Daveri Edmund Information Technology and P productivity Growth Across Countries and sector USA 2003

Himanen, Marjo & Karjaluoto, Heikki, " social CRM and digital marketing communication in B2B relationships USA, 2017.